

## رسالة مؤرخة ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة

أتشرف، بصفتي رئيسا للمجموعة الأفريقية خلال شهر شباط/فبراير ٢٠٠١، بأن أفيدكم بأن المجموعة الأفريقية قد ناقشت، في اجتماعها الذي عقد في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١، آخر التطورات الحاصلة فيما يتعلق بمسألة "لوكيري"، بعد إعلان الحكم الذي أصدرته المحكمة الاسكتلندية التي عقدت في هولندا.

وتعيد المجموعة الأفريقية تأكيد موقفها المعلوم جيدا فيما يتعلق بهذه المسألة واستمرار دعمها للجماهيرية العربية الليبية وللطريقة التي عاجلت بها مسألة "لوكيري".

وما كان يتسنى تحقيق التسوية التي تم التوصل إليها فيما بين الأطراف الثلاثة، الجماهيرية العربية الليبية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، من خلال الأمين العام لولا التعاون التام الذي أبدته الجماهيرية العربية الليبية لتسوية هذه القضية.

وبناء على هذه الحقائق، تؤكد المجموعة الأفريقية تأييدها لمطلب الجماهيرية العربية الليبية أن تُرفع فوراً وبشكل تام الجزاءات المفروضة عليها.

وتهيب المجموعة الأفريقية بمجلس الأمن اعتماد ما يلي:

١- أن تُرفع فوراً وبشكل تام التدابير التي فرضت على الجماهيرية العربية الليبية عملاً بقرارى مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣)، والتي كان ينبغي رفعها بعد ٩٠ يوماً من تعليقها، وبعد تلقي تقرير من الأمين العام، وفقاً للفقرة ١٦ من القرار ٨٨٣ (١٩٩٣) والفقرة ٨ من القرار ١١٩٢ (١٩٩٨).

٢- عدم الربط بين رفع الجزاءات وانتهاء المحاكمة وظهور نتيجتها، لأنه ليس ثمة أساس يُذكر يستدعي ذلك، سواء في قرارات مجلس الأمن أو في الاتفاقات المبرمة عن طريق الأمم

المتحدة والوسطاء الذين اضطلعوا بدور جد هام، أقر به المجلس وأعرب عن تقديره له (S/PRST/1999/10).

٣- ليس لأي طرف الحق في التنصل من التزاماته أو التشدد في مطالبه، خاصة إذا كان ذلك الطرف هو نفسه الذي قدم مشاريع القرارات إلى مجلس الأمن، وقبل الاتفاقات المشار إليها آنفا. ووفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته نيابة عن المجتمع الدولي. لذا، فلن يقبل الجميع إخضاع عمل مجلس الأمن لصالح أحد أعضائه.

وأعدو ممتنا للغاية إذا ما عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مختار عويني

الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة

ورئيس المجموعة الأفريقية عن شهر شباط/فبراير ٢٠٠١